بحث عام | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 23 يناير 2016

مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة

عزيز العرباوي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الملخص:

عملت الثورات العربية، أو ما سُمّيَ الربيع العربي، الذي انطلق مع بدايات عام (2011م) (حيث كانت الثورة التونسية «ثورة الياسمين» أوّل شرارة في هذا المدّ الثوري، تلتها بعد ذلك، بالتتابع، الثورة المصرية، فالليبية، فاليمنية، فالسورية، ...) على إزالة الأقنعة عن الكثير من الأحكام المسبقة، التي تمّ تكريسها عبر تاريخ الثقافة والفكر الإنسانيين، باعتبارها حقائق راسخة ودائمة، فبدأت بالتفكُّك، والاندحار، والغياب؛ حيث كان المحرّك الأساسي لهذه الثورات مبدأ ردّ الاعتبار للكرامة المهدورة عند الإنسان العربي. وعلى الرغم من بعض المظاهر النفسية والاجتماعية المصاحبة للثورة، ليس العوز المادي، ولا الفقر الاجتماعي، ولا حتى الكبت والحرمان، هو الذي كان بمثابة المحرك الرئيس لها، على الرغم أيضًا من أنّ المجتمعات، التي كانت مسرحاً لهذه الثورات، تُعَدُّ من البلدان التي تعاني من تدنّي القدرة الشرائية لأغلبية الفئات الشعبية، ومن البطالة، ومن الفقر الاجتماعي، والأميّة، والفوارق الطبقية المهولة.

فإلى أيّ حدّ استطاعت دول الثورات العربية والربيع العربي أن تكرّس هذه الثقافة؟ هل استطاعت نظم الحكم الجديد أن ترفع من مستوى الديمقراطية، من خلال الاعتراف بالآخر، والتوفيق بين الخصوصية والجامعية داخل الوطن المتنوّع الأعراق، والديانات، والأجناس، والمذاهب، أم أنّ هذه النظم الحاكمة الجديدة تفتقد إلى التربية الديمقراطية؛ لأنّها عاشت وترعرعت في ظلّ نظام استبدادي وقمعي استطاع أن يكرّس ثقافة الصوت الواحد، والرأي الواحد، والحكم المطلق...؟

وفي المحصلة النهائية، لا يمكن اعتبار إسقاط نظام ديكتاتوري فاسد وشمولي، دون العمل على خلق فكر سياسي جديد، يسهم فيه المثقفون بالخروج من التقوقع السياسي نحو فكر علمي يجمع طاقات المجتمع الحيّة وفق نظام متوازن، عملاً ناقصًا لا يحقّق كلّ أهداف الثورة، ولا يحقّق تطلّعات الشعوب الثائرة التوّاقة إلى الحريّة، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

لقد عملت الثورات العربية، أو ما سُميَ الربيع العربي، الذي انطلق مع بدايات عام (2011م) (حيث كانت الثورة التونسية «ثورة الياسمين» أوّل شرارة في هذا المدّ الثوري، تلتها بعد ذلك، بالتتابع، الثورة المصرية، فالليبية، فاليمنية، فالسورية، ...)، على إزالة الأقنعة عن الكثير من الأحكام المسبقة، التي تمّ تكريسها عبر تاريخ الثقافة والفكر الإنسانيين، باعتبارها حقائق راسخة ودائمة، فبدأت بالتفكُّك، والاندحار، والغياب. وقد حدّدها الباحث المغربي محمد أندلسي فيما يأتي:

- الحكم المسبق المتعلّق بالتمييز، في الحضارات والثقافات، بين تلك المنحدرة من «روح شرقية»، وتلك المنحدرة من «روح غربية»، واعتبار الأولى مصدراً للاعقل، وكلّ القيم الدينية المزهدة، التي يلقبها نيتشه بالمُثل العليا الزهدية. بينما ينظر إلى الثانية على أنّها مصدر لكلّ المعجزات مثل قيم العقلانية: من علم، وفلسفة، ومنطق، وتقنية، وحقوق، وديمقراطية...

- الحكم المسبق، الذي يميّز، في الأديان، بين الديانة التي تقوم على العقل، والحرية، والتسامح، وتسمح بالإبداع والخلق، والتطوّر العلمي... (المسيحية مثلاً)، وبين تلك التي تقوم، عكس الأولى، على احتقار العقل والإنسان، حيث تكرّس سلبية الإنسان، ودونية المرأة، واللاتسامح مع الاختلاف، وتفادي التقدُّم... (الإسلام مثلاً).

- الحكم المسبق، الذي يصدر عن أنّ الدين «أفيون الشعوب»، ومن ثمّ فهو عائق أمام التحرُّر، والتقدُّم، والثورة، ...إلخ؛ لأنّه يرهن الخلاص بحياة أخرى، ويدعو إلى الانسلاخ عن الحياة الدنيا[1].

لقد أفرزت هذه الثورات العربية العديد من المظاهر، والسمات، والأحداث، التي تجلي الطابع الثوري الحقيقي لهذا الربيع العربي، وتوحي بسيرورة واضحة المعالم، وعميقة المفاهيم، مغلّفة بالتجديد، والإبداع، والتحديث، والتغيير، والإصلاح، في أساليب الحكم، والحياة، والتفاعل الإنساني.

لقد كان المحرّك الأساسي لهذه الثورات مبدأَ ردّ الاعتبار للكرامة المهدورة عند الإنسان العربي. وعلى الرغم من بعض المظاهر النفسية والاجتماعية المصاحبة للثورة، ليس العوز المادي، ولا الفقر الاجتماعي، ولا حتى الكبت والحرمان، هو الذي كان بمثابة المحرّك الرئيس لها، على الرغم أيضًا من أنّ المجتمعات، التي كانت مسرحاً لهذه الثورات، تُعَدُّ من البلدان التي تعاني من تدنّي القدرة الشرائية لأغلبية الفئات الشعبية، ومن البطالة، ومن الفقر الاجتماعي، والأميّة، والفوارق الطبقية المهولة. لكن هذه الوضعية المزرية، مع ذلك، لم تكنْ السبب الرئيس وراء ما جرى في هذه الثورات(...) إنّ الثورة ثورة ربيعية؛ لأنّها تشهد ميلاد الإنسان الجديد من صلب قرون من العبودية، الإنسان الذي يستطيع أن يقول «لا» لحياة العبودية، «نعم» لحياة الحريّة. وليست حياة العبودية غير تفضيل حياة مهانة على موت بمعزّة (...)، فصار هذا الإنسان يتعلّم

1- أندلسي، محمد، مجلة الأزمنة الحديثة، العدد5، الدار البيضاء، 2012م، ص ص 100- 101

كيف يقهر طبيعته، وكيف يستعبد أهواءه بالتحرّر منها. وبتحرّره منها يتحرّر من عبوديته؛ أي من سيّده فيحقّق إنسانيته، ومن ثمّ حريّته. فلو لم يُؤثِرْ المضطهد العربي «مطلب الكرامة والحريّة» على «مطلب الرغبة والغريزة» لما قامت لثورته قائمة، ولما استنشق الحريّة[2].

ويرى المفكّر العربي كريم مروة، أنّ الحريّة، والخبز، والكرامة، هي الشعارات التي حملتها وانطلقت باسمها الثورات العربية المعاصرة. وهي شعارات تشير، في جوهرها، إلى أنّ الإنسان هو القيمة الأصلية في الوجود، وأنّ إنسانيته لا تكتمل إلا إذا اقترنت بالحريّة، التي يشكّل امتلاكه لها الشرط الضروري لنضاله من أجل تأمين خبزه وعيشه الكريم. فالإنسان، حسب كريم مروة، دائماً، فرد وجماعة في الآن ذاته. والجماعة، في الأصل، جمع لأفراد أحرار. فإذا انتفت الحرية عند هؤلاء الأفراد، في أيّ جمع، وفي أيّ مكان، يتحوّل هذا الجمع، ويتحوّل الأفراد فيه، بفقدانهم حريّتهم، من جمع مواطنين أحرار، إلى جمع رعايا فاقدي الوعي بحقيقة أنّهم بشر حقيقيون، والوعي بأنّهم أصل الوجود على الأرض، وجوهر هذا الوجود. وهم؛ إذ يفقدون وعيهم بهذا، إنّما يفقدون معه إرادتهم الحرّة. ويصبحون، عملياً، كأفراد وجماعات، أدوات سهلة وطيّعة ومطوّعة في تأسيس الشروط التي تهيّئ لولادة الاستبداد، وتؤمن للمستبدين شروط وجودهم واستمرارهم[3].

ويرى مروة أيضاً: «أنّ هذا الحراك الشعبي، بشعاراته الأساسية، التي تتمحوّر حول الحريّة، إنما تشير إلى وعي يزداد عمقاً ورسوخاً في اتجاه تحرير بلداننا من أنظمة الاستبداد بصيغها المختلفة التي عاشت في بلداننا عقوداً، وعاثت فساداً وإفساداً، وأفقرت شعوبنا، وأحدثت تخلّفاً في بلداننا، وأخرجتها بالقسر من التاريخ المعاصر للعالم. وهمّشت السياسة، وأفرغتها من وظيفتها الثقافية والمعرفية، ومن ارتباطها بالأخلاق والقيم، وحوّلتها إلى ميدان للنفاق والخداع. وغطّت بديماغوجيتها الكاذبة هزائمها أمام العدو الإسرائيلي، وحوّلت الجيوش العربية إلى أدوات قمع لحماية أنظمتها من الانهيار (تونس، وسورية، وليبيا، ...مثلاً). ومارست بحقّ الفلسطينيين في وطنهم، وفي مخيمات القهر والإذلال، أبشع أشكال التعسُّف والضغط. وأسهمت، بتدخلاتها الغبية، في تفتيت حركتهم الوطنية المقاومة وتقسيمها، فأدخلت القضية الأولى للعرب في متاهات كثيرة، وعقّدت المسار التاريخي، الذي يقود إلى ولادة الدولة الفلسطينية الكاملة، بسيادتها على أرض فلسطين، على قاعدة السلام العادل الذي لايزال في مهبّ الريح[4].

إنّ الاختيار الحرّ أرقى تجليات الوجود الإنساني، وأسمى مظاهر كينونته. إنّه معنى الإنسان، وفلسفة وجوده، كما أنّه أثقل مسؤولياته، وأخطر التزاماته في الحياة. فهذا الإنسان، دائماً، في حالة اختيار، وفي اختياراته يجعل من نفسه كائناً متحرّراً يملك زمام نفسه وأموره، ويتحكّم في حاجياته وشؤونه الخاصّة

2- المرجع نفسه، ص ص 101-102

3- مروة، كريم، (أي مستقبل للعالم العربي في ظل الثورات العربية المعاصرة؟)، مجلة الأزمنة الحديثة، العدد 5، ص 103

4- مروة، كريم، المرجع نفسه، ص 104

على نحوٍ مسؤول ومعقلن، أو مخلوقاً عاجزاً مقيّداً ضعيفاً، في صورة الانقياد، والعجز، وانعدام الفاعلية، والإرادة، والقدرة.

ومن هنا، اختار الإنسان العربي الثائر طريقاً ليسير فيه، وبهذا الاختيار يكون قد تملّكَ نفسه، وأحس بماهية وجوده وكينونته. وبذلك، أصبح كياناً يتصرّف، ويقرّر، ويختار، انطلاقاً من إرادته الحرّة، ومبادراته الخاصّة، وتفكيره الذاتي. ومن ثمّ، صار له حضور ذو دلالة، ومعنى، واعتبار، ووجود، وليس حضوراً جسدياً عاجزاً سلبياً معرضاً للقمع، والعسف، والزجر، والاستعباد.

وجاء، في الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) حول الثورات العربية ما يأتي: «الثورات العربية، أو الربيع العربي، حركة احتجاجية سلبية ضخمة انطلقت في كلّ البلدان العربية خلال أواخر عام (2010م)، ومطلع (2011م)، متأثّرة بالثورة التونسية، التي اندلعت جرّاء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت في الإطاحة بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية: انتشار الفساد، والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، إضافةً إلى التضييق السياسي والأمني، وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. ونجحت الثورات في الإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية، نجحت ثورة (25 يناير) المصرية بإسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، ثمّ ثورة (17 فبراير) الليبية في قتل معمّر القذافي، وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية، التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحّي. أمّا الحركات الاحتجاجية، فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكان أكبرها حركة الاحتجاجات في سورية. وتميّزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كلّ الدول العربية، وهو: «الشعب يريد إسقاط النظام»[5].

1 - أسباب الثورات العربية:

يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- إنّ معظم الدول العربية تملك سجلاً سيئاً في حقوق الإنسان، وذلك لاستبداد الحكام، وتشبّثهم بالكراسي لعقود طويلة، إضافةً إلى مجيئهم إلى الحكم بطرق غير شرعية.

- أسهمت الأوضاع الاقتصادية الصعبة لبلدان الربيع العربي، تحديداً، في تنامي شعور الشعوب بالظلم، والإحساس بالغبن من سوء توزيع الثروات بعدالة بين كلّ الفئات الاجتماعية.

- انتشار الفساد المالي والإداري داخل الدول، وتنامي الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وغياب الديمقراطية، والتناوب على السلطة، وسيطرة الحكّام على الاقتصاد والتحكّم فيه.

5- انظر الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): http://ar.wikipedia.org

- فشل الحكام في الحدّ من النزيف الاقتصادي، وضعف المردوديّة الاقتصادية، وزيادة المديونية الخارجية، والتبعيّة إلى الخارج...

2 - مسار الربيع العربي:

إنّ الثورات العربية الراهنة سلكت طريقاً تاريخياً التفافياً، باستخدامها وسائل ما بعد حداثية، إلا أنّها لحظة فارقة، من حيث وضعها نهايةً لمرحلة انسداد الأفق، التي وصل إليها المشروع النهضوي، وهذا، بطبيعة الحال، من أهمّ ملامح المشروع الثورية[6]. فما شهدته وتشهده المنطقة العربية ما هو إلا حلقة في مسلسل المسيرة الثورية والتنويرية، وليس أكثر من تدشين لمرحلة جديدة في نضالات شعوبها، وفي تطوّرها السياسي، والاجتماعي، والثقافي. ويمكننا النظر إلى الربيع العربي بوصفه مقطعًا زمنيًا في سياق مسيرة مشاريع النهضة، والتطوّر السياسي، التي بدأت مع أواخر القرن العشرين[7].

إنّ مشروع الثورة الربيعي قد أنجز، وقاد، في مسيرته، إلى حقيقتين أو نتيجتين مفروغ منهما، لاسيّما في الجانب السياسي؛ الأولى: انتهاء مشروع الديكتاتورية وزمنها، والثانية: تدشين مرحلة يتولّى فيها التيار الإسلامي زمام السلطة. والنتيجة الثانية، خاصة، ما أثارته، وتثيره من الجدل الكثير والنقاش العمومي؛ بل أصبحت موضوعاً مهمّاً في الجدل السياسي العام، الوطني والدولي، في النقاش حول المستقبل[8]. وما يميّز هذه الثورات أنّها عرفت قيادة الجماهير؛ فلم تعد النخبة العسكرية أو السياسية المثقّفة هي التي تتولّى المسألة، كما حصل في الثورات السابقة. كما يرى بعضهم أنّ من مميزات هذه الثورات كونها تعكس رؤية ما بعد حداثية في قيادة النضال، وغياب إنتلجنسيا الثورة. أمّا القيادة الإيديولوجية، فليس من الصعب ملاحظة أنّ هذه الثورات تتّسم بظهور لافت لحركات التيار الإسلامي، التي ستكون لها القيادة[9].

3 - مفاهيم الثورات الربيعية:

3-1- الـــثـــورة:

الثورة، مصطلحاً في العلوم الاجتماعية والسياسية، هي حركة تغيير مهمّ ومفاجئ، ومن ثَمَّ يكون عنيفاً بطبيعته، ويؤدي إلى تغيير في الحكومة ومؤسساتها وبناها ذات الصلة. ويستخدم هذا المصطلح بغرض القياس في بعض العبارات مثل «الثورة الصناعية»؛ حيث يشير، في هذا السياق، إلى حدوث تغيير جذريّ

6- سالم، صلاح، مجلة العربي، مسار ما بعد حداثي لتفكيك مأزقنا النهضوي، العدد 641، نيسان/ أبريل، 2012م، ص ص 22-26

7- الأحصب، أحمد علي، مجلة مدارات استراتيجية، قلق في الثورة: محاولة لفهم الربيع العربي واستكشاف مآلاته من منظور توالي العصور، العددان 12و 13، آذار -حزيران/مارس - يونيو، 2012م، ص ص 172-179

8- المرجع نفسه، ص ص 172-179

9- المرجع نفسه، ص ص 172-179

وعميق في العلاقات الاقتصادية والظروف التكنولوجية. وتشكّل الثورة تحدياً للنظام السياسي القائم، وتؤدّي، في آخر المطاف، إلى إقامة نظام جديد يختلف اختلافاً جذرياً عن سابقه، فالثورات الأوربية، لاسيّما الثورات الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، لم تغير نظام الحكومة فحسب؛ بل النظام الاقتصادي، والبنية الاجتماعية، والقيم الثقافية أيضاً، في تلك المجتمعات[10].

وجاء، في الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا)، أنّ للثورة «تعريفات معجميّة تتلخّص في تعريفين ومفهومين؛ التعريف التقليدي القديم، الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية، وهو قيام الشعب بقيادة نخب طلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوّة. وقد طوّر الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقّفة بطبقة قيادات العمال، التي أسموها البروليتاريا. أمّا التعريف، أو الفهم المعاصر، والأكثر حداثة، فهو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته، **كالقوات المسلّحة**، أو من خلال شخصيات تاريخية، لتحقيق طموحاته في تغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية. والمفهوم الدارج أو الشعبي للثورة هو: الانتفاض ضد الحاكم الظالم. وقد تكون الثورة شعبية عام (1789م)، وثورات أوربا الشرقية عام (1989م)، وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في تشرين الثاني/ نوفمبر (2004م)، أو عسكرية، وتسمّى انقلاباً، مثل الانقلابات التي سادت أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينات والستينات من القرن العشرين. أو حركة مقاومة ضد مستعمر؛ مثل الثورة الجزائرية (1954-1962م). أمّا في التاريخ السياسي، فالثورة ظاهرة مهمّة جدّاً، وهي حركة سياسية في البلد، يحاول الشعب، أو الجيش، أو مجموعات أخرى في الحكومة، خلالها، إخراج السلطة الحاكمة. تستخدم هذه المجموعات الثورية العنف في محاولة لإسقاط حكوماتها. ويؤسّس الشعب أو الجيش حكومةً جديدة في البلد بعد إسقاط الحكومة السابقة. ويُسمّى هذا التغيير في نظام الحكومة «**الثورة**»؛ لأنّه يصبح السلطة الحاكمة الجديدة»[11].

والثورة ليست نتاجاً لفرد أو فئة واحدة في المجتمع، وإلا كانت تصادماً مع الأغلبية داخلها. وقيمتها تتجلّى في مدى شعبيتها وتعبيرها عن الجماهير الواسعة، ومدى تعبئتها للقوى المجتمعية لرسم مستقبل أفضل... والثورة عملية هدم لبنىً تليها عملية بناء جديدة لها؛ حيث تنتصر لعامل الغضب في النفوس على عامل الخوف الذي كرسته الآلة الأمنية، وتهدف إلى بناء نظام جديد يحقّق حاجات الناس وطلباتهم الإنسانية.

وهي حركة شعبية تهدف إلى تغيير عاجل وأساسي للأفكار والقيم المتحكّمة في النظم الاقتصادية والسياسية، والمناهج الثقافية، والأنشطة الحكومية، في مجتمع من المجتمعات. وتتمّ بإرادة الجماهير، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتأسيس نظام سياسي يقوم على العدل، والمساواة، وإحقاق الحقوق.

10- سيف، أحمد عبد الكريم، مجلة مدارات استراتيجية، العددان 12و 13، آذار -حزيران/مارس - يونيو، 2012م، ص ص 180-184

11- الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا): http://ar.wikipedia.org

3-2- الربيع العربي:

ينظر بعض المثقفين إلى أنّ الربيع العربي ثورة ورمز لثورات ما بعد الحداثة؛ لأنّها خلت من النخب القائدة من التنظيم الطلائعي، فافتقدت القيادة التي تقودها ثقافياً وسياسياً، والمرجعية الفكرية واضحة المعالم. ومن ثمّ يمكن أن نقول عن الربيع العربي: إنّه ثورة عشوائية عالمية الهوى، والفكر، والأهداف.

يرى أحمد عبد الكريم سيف أنّ مصطلح الربيع العربي يشير إلى المحصّلة الحالية للانتفاضات الجارية لنصرة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقية. ويتضمّن مفهوم **الربيع** الوجه النقيض لمفهوم **الشتاء**، الذي لسع زمهرير قسوته الكثير من الدول في الماضي. بيد أنّ ربيع العرب يشير إلى موجة الديمقراطية التي اجتاحت أوربا الشرقية بعد (1989م)، وسُميت «الربيع الديمقراطي». ويضيف، أنّه كان أوّل استخدام لعبارة «الربيع العربي» في محيط منظمة الشرق الأوسط عام (2011م)[12]. والربيع العربي: تحوّل تاريخيّ مهمّ شهدته المنطقة العربية، بدءاً من تونس، ثمّ مصر، وليبيا، واليمن، وسورية...، حيث ترك تداعيات مختلفة على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والثقافي...

فالربيع العربي يحمل في ثناياه معنى الشباب والتجدُّد، وهذا ما حصل في الثورات العربية، التي أسهم فيها الشباب بأعداد كبيرة، الشباب الذين يتميّزون بالتفاؤل والأمل في المستقبل، وفتح صفحة جديدة لشعوبهم التوّاقة إلى الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

3-3- الانتفاضة:

الانتفاضة مقاومة شعبية مستمرّة، ومواجهة حضارية شاملة، بالوسائل كافةً المدنية والعسكرية، أو بهما معاً. ولا تأتي الانتفاضة من فراغ؛ بل تأتي من ألمٍ، وخوفٍ، وكبتٍ. وهي ظاهرة نضالية متميّزة تُعنى وتهتم بالتغيير الجذري الشامل الذي يخرج من المجتمع بوساطة أفراده.

والانتفاضة مفهوم حديث أدخلته المقاومة الفلسطينية إلى القاموس السياسي والثقافي، حيث تمثَّل في حركة أطفال فلسطين، الذين واجهوا الاستعمار الصهيوني بالحجارة، وسرعان ما انتقل إلى الكبار وأصبح مؤسسياً عند أهل المقاومة.

إنّها (الانتفاضة)، في النهاية، حركة عفوية شعبية غير منظّمة، يقوم بها الشعب معبّراً، من خلالها، عن رفضه قراراً أو إجراءً اتخذته السلطة الحاكمة، مثل: انتفاضة الأقصى الثانية في فلسطين، التي جاءت ردّاً على دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ساحة المسجد الأقصى. أمّا الوثبة، فتعني تحرّك الجماهير، أو إحدى شرائحه، أو قطاعاته المدنية أو العسكرية، لانتزاع حقّ من حقوقه مع الإبقاء على

12- سيف، أحمد عبد الكريم، مدارات سياسية، مرجع سابق، ص 181

السلطة.[13] ومن هذا التعريف، يمكن القول: إنّ ما عرفته البلدان العربية الثائرة شعوبها لا يمتُّ إلى الانتفاضات بصلة؛ بل هي ثورات وحركات جماهيرية، قامت بها فئات في المجتمع، تهدف إلى تلبية مطالبها الاجتماعية والاقتصادية.

4 - نماذج الثورات العربية:

4-1- ثورة الأحرار التونسية: 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010م:

اندلعت يوم الجمعة، تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي، الذي أضرم النار في جسده في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م، تعبيراً عن غضبه بسبب بطالته، ومصادرة العربة التي يبيع عليها.(توفي يوم الثلاثاء الموافق 4 كانون الثاني/يناير 2011م، نتيجة الحروق)، فأدّى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات يوم 18كانون الأول/ديسمبر/2010م، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة، وعدم وجود العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات، التي اشتملت على مدن عديدة في تونس، سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، ما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء، من بينهم وزير الداخلية، وتقديم وعود لمعالجة المشكلات، التي نادى بحلّها المتظاهرون، كما أعلن عزمه عدم الترشُّح لانتخابات الرئاسة عام (2014م).

تمّ، بعد خطابه، فتح المواقع المحجوبة في تونس، كـ(اليوتيوب)، بعد 5 سنوات من الحجب، كما تمّ تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً طفيفاً. لكنّ الانتفاضة توسّعت، وازدادت شدّتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية، ما أجبر الرئيس بن علي على التنحّي عن السلطة، ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ، بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة14كانون الثاني/ يناير 2011م، فأعلن الوزير الأوّل محمد الغنوشي، في اليوم نفسه، تولّيه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعثُّر أداء الرئيس مهماته، وذلك حسب الفصل (56) من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوّل. لكنّ المجلس الدستوري قرّر، بعد ذلك بيوم، اللجوء إلى الفصل (57) من الدستور، وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك، أُعلِن يوم السبت15كانون الثاني/ يناير 2011م عن تولّي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقّت، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكّرة.[14]

الثورة التونسية، تاريخياً، حالة مختلفة عربياً، وهذا ما أدهش الكثيرين. تونس كانت خارج اهتمام المراقبين، ومُستبعَدة من قائمة الدول المرشّحة للاضطرابات، لاعتباراتٍ من بينها قبضة زين العابدين بن

13- الموسوعة الحرّة(ويكيبيديا): http://ar.wikipedia.org

14- المرجع نفسه.

علي الأمنية الحديدية. وبسبب انهياره، تعيش، اليوم، الكثير من الأنظمة العسكرية والأمنية هذا «الهاجس التونسي»؛ لأنّ هياكل الحكم متشابهة مع نظيرتها في تونس(انقلابات، أو عن انقلابات موروثة). النظام التونسي كان يقوم على منع الانقلابات المضادة، ومنع التمرُّد على النظام. ثورة تونس في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010م) أثبتت أنّ هذا النظام قابل للتحطيم.

وعلى الرغم من احتراف الرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي، المسألة الأمنية، بحكم تخصّصه الذي سبق تولّيه الحكم، إلاّ أنّه لم يكن سياسياً بارعاً، ولم يعرف كيف يدافع عن قراراته، ومواقفه، وأفعاله، ما جعله هدفاً سهلاً للمعارضة والإعلام في الفترة الأخيرة.

4-2- الثورة المصرية: 25 كانون الثاني/ يناير 2011م:

ثورة (25 يناير) هي مجموعة من التحرّكات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، انطلقت يوم الثلاثاء 25 كانون الثاني/يناير 2011م الموافق 21صفر 1432هـ. يوم (25 يناير)، الذي اختير ليوافق عيد الشرطة، حدّدته جهات عدّة من المعارضة المصرية والمستقلّين، من بينهم حركة شباب (6أبريل)، وحركة (كفاية)، وكذلك مجموعات الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر...)، التي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد»، و«شبكة رصد»، وشبان الإخوان المسلمين. على الرغم من التصريحات الأوليّة التي أشارت إلى أنّ الجماعة لن تشارك كقوّة سياسية، أو هيئة سياسية؛ لأنّ المشاركة تحتاج إلى تخطيط واتفاق بين القوى السياسية كافةً قبل النزول إلى الشارع. وكانت الجماعة قد حذّرت فيما إذا استمرّ الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن، على حدّ وصفهم، «ليست من صنعنا»، جاءت الدعوة إليها احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، والسياسية، والاقتصادية السيئة، وكذلك على ما عُدَّ فساداً في ظلّ حكم الرئيس محمد حسني مبارك. في عام (2008م)، قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح، وكانت تبلغ من العمر، حين ذاك، (30) عاماً، من خلال موقعها على (الفيسبوك)، بالدعوة إلى إضراب سلمي في 6□نيسان/ أبريل 2008م، احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من نحو(70) ألفاً من الجمهور، لاسيّما في مدينة المحلّة الكبرى. والنتيجة: أنّ الإضراب نجح، وأُطلِق على إسراء، في حينه، لقب «فتاة الفيسبوك»، و«القائدة الافتراضية». ومنذ عام ونصف، قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر، وكان أبرزها حركة شباب (6 أبريل)، وحركة (كفاية)، وبعد حادثة خالد سعيد، قام الناشط وائل غنيم، والناشط السياسي عبد الرحمن منصور، بإنشاء صفحة (كلّنا خالد سعيد) على موقع (فـيسبوك)، ودعا المصريين إلى التخلُّص من النظام، وسوء معاملة الشرطة للشعب. أدّت هذه الثورة إلى تنحّي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11شباط/ فبراير 2011م، الموافق لـ8 ربيع الأوّل 1432هـ)، ففي الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة 11 شباط/ فبراير 2011م، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان، في بيان مقتضب، تخلّي الرئيس عن منصبه، وأنّه كلّف المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بإدارة شؤون البلاد. وقد أعلنت أغلب

القوى السياسية، التي شاركت في التظاهرات قبل تنحي مبارك، عن استمرار الثورة حتى تحقيق الأهداف الاجتماعية، التي قامت من أجلها.[15]

4-3- الثورة الليبية: 17 شباط/ فبراير 2011م:

ثورة (17 فبراير): ثورة شعبية ليبية، اندلعت شرارتها يوم الخميس 17شباط/ فبراير 2011م (يوم الغضب)على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية. وسبق الثورة احتجاج يوم (14 يناير)، في مدينة البيضاء، على الأوضاع المعيشية، واشتبك المتظاهرون مع الشرطة، وهاجموا المكاتب الحكومية. وقد تأثّرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة، التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام (2011م)، ولاسيّما الثورة التونسية، وثورة (25 يناير) المصرية، اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس المصري محمد حسني مبارك. قاد هذه الثورة الشباب الليبيون، الذين طالبوا بإصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية. كانت الثورة، في البداية، عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطوّر الأحداث، وقيام الكتائب التابعة لمعمّر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة، والقصف الجوي، لقمع المتظاهرين العُزّل، تحوّلت إلى ثورة مسلّحة تسعى إلى الإطاحة بمعمّر القذافي، الذي قرّر القتال حتى اللحظة الأخيرة. وفي يوم 21آب/ أغسطس2011م، بدأ تدفّق قوات المعارضة الليبية المسلّحة على العاصمة طرابلس، ابتداءً من الأحياء الغربية للمدينة، دون مقاومة من كتائب القذافي، التي ألقت أسلحتها حسب عدّة وكالات للأنباء، واعتقلت قوّات المعارضة سيف الإسلام القذافي، ومحمد القذافي، أبناء الزعيم الليبي معمّر القذافي، لكنّ سيف الإسلام القذافي عاود الظهور في لقطات مصوّرة بثّتها قنوات التلفزة العالمية، والتقى مجموعة من الصحفيين، منهم مراسل وكالة (رويترز)، ومراسل (بي بي سي)، وأكّد أنّه حرٌّ طليق، وأنّ والعاصمة طرابلس بخير، ووالده بخير، وسخِرَ سيف الإسلام من مذكرة الاعتقال التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بحقّه، وتناقلت وكالات الأنباء، أيضاً، نبأ هروب محمد القذافي نجل الزعيم الليبي معمّر القذافي من منزله، الذي كانت تحاصره مجموعة من قوات المعارضة الليبية المسلّحة، وخرجت مظاهرات حاشدة في شوارع المدينة احتفالاً بقرار المحكمة الجنائية الدوليّة إصدار مذكرات اعتقال بحقّ معمر القذافي، وابنه سيف الإسلام، ورئيس مخابراته عبد الله السنوسي، وسيطرت قوات المعارضة على مبنى الإذاعة والتلفزيون الحكومي الليبي التابع للجماهيرية الليبية، واعتقلت الإعلامية المثيرة للجدل هالة المصراتي، التي تُطلق عليها المعارضة الليبية مذيعة القذافي، لولائها الأعمى للعقيد، وقطعت قوات المعارضة البثّ التلفزيوني لقنوات الجماهيرية، ونُقل عن عبد الرحمن شلقم، مندوب ليبيا السابق لدى الأمم المتحدة، قوله: «إنّ طرابلس سقطت ضمن خطّة»، ويُسيطر الثوار على العاصمة الليبية، بما في ذلك مجمع باب العزيزية المحصّن، الذي تعرّض للقصف مراتٍ عدّة من طائرات حلف شمال الأطلسي، وفي يوم الخميس الموافق 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011م، تُوفي معمر القذافي في مدينة سرت آخر معقل له، ودفنت جثّته، بعدها،

15- المرجع نفسه.

في مكان سري، وتضاربت الأنباء، حينها، عن وفاته؛ حيث أكّد المجلس الوطني الانتقالي الليبي مقتل العقيد معمّر القذافي إثر غارات شنّتها طائرات الناتو، تلاها هجوم قوات المجلس على مدينة سرت مسقط رأسه، وهناك تقارير تتحدّث عن مقتل القذافي بعد اعتقاله؛ حيث ظهرَ القذافي في إحدى لقطات (الفيديو) وهو حيّ، ومعتقل بأيدي الثوار، وظهر في مقطع آخر مقتولاً ما أثار استنكار منظّمات حقوق الإنسان. أمّا المعتصم القذافي بن العقيد معمّر القذافي فقد توفي في اليوم نفسه، الذي توفي فيه والده، حيث تُشير التقارير المنشورة على وكالات الأنباء إلى أنّ المعتصم القذافي قُتِل بعد اعتقاله، حيث ظهر (فيديو) له وهو يدخّن السجائر، ومن ثمّ ظهر له (فيديو) آخر وهو مقتول. بعد مقتل العقيد القذّافي، بنحو الشهر، تمّ اعتقال سيف الإسلام القذافي، ثاني أكبر أبناء العقيد، الذي صدرت مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية بحقّه، وتمّ بعدها نقله بوساطة طائرة إلى العاصمة الليبية، وتنوي السلطات الجديدة في ليبيا محاكمته داخل الأرض الليبية، وذلك بالتشاور والاتفاق مع لويس مورينو أوكامبو مدّعي عام المحكمة الجنائية الدولية، الذي زار طرابلس من أجل النظر في أمر سيف الإسلام القذافي، وبمقتل القذافي، وبعض أبنائه، وهروب آخرين إلى خارج ليبيا، ينتهي حكم عائلة معمر القذافي، الذي دام أكثر من (40) عاماً[16].

4-4- ثورة الشباب في اليمن:

ثورة الشباب اليمنية، أو ثورة التغيير السلمية هي ثورة شعبية انطلقت يوم الجمعة11شباط/ فبراير 2011م، الذي أُطلِق عليه اسم «جمعة الغضب» (وهو يوم سقوط نظام حسني مبارك في مصر)، متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة، التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م، ولاسيّما الثورة التونسية، التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، وثورة (25 يناير) المصرية، التي أطاحت بالرئيس محمد حسني مبارك. قاد هذه الثورة الشباب اليمنيون، بالإضافة إلى أحزاب المعارضة، للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح، الذي يحكم البلاد منذ (33) عاماً، والقيام بإصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية. وكان لمواقع التواصل الاجتماعي على (الإنترنت)، مثل (فيسبوك)، مساهمة فعّالة في الثورة إلى حدٍّ كبير، حيث ظهر العديد من المجموعات المناوئة للنظام الحاكم، التي بدأت بمطالب إصلاحية، ثم ارتفع سقف المطالب إلى إسقاط النظام، ومنها مجموعة «ثورة الشباب اليمني لإسقاط النظام». وأدّت هذه المواقع دوراً كبيراً في تنظيم الاعتصامات واستمرارها، وفي خروج مسيرات، وقد كان يوم الجمعة، التي عُرفت بجمعة الكرامة 18 آذار/ مارس، يوماً مفصلياً في الثورة اليمنية؛ حيث انضمّ بعدها الكثير من المشايخ، وزعماء القبائل، والشخصيات الاجتماعية، إلى الثورة، بعد أن انضمّ إليها اللواء علي محسن الأحمر يوم الاثنين 21 آذار/ مارس، بعد تأثّره بمذبحة جمعة الكرامة، التي راح ضحيتها (52) شهيداً من الشباب المعتصمين السلميين في ساحة التغيير في صنعاء، إلى جانب أكثر من (700) جريح من نيران القنّاصة، الذين قال عنهم المعتصمون إنّهم ينتمون إلى الحرس الجمهوري، وبلطجية الحزب الحاكم، فيما

16- المرجع نفسه.

ردّ الرئيس صالح بأنّهم من سكان الحارات المجاورة لساحة الاعتصام، الذين تضرّروا من المعتصمين... وعلى الرغم من كمّ الاستقالات الرهيب، الذي حصل بعد انضمام علي محسن إلى الثورة، إلا أنّ التباطؤ في الزحف إلى القصر الجمهوري من قبل شباب الثورة أعطى الوقت لصالح لإعادة ترتيب أوراقه، ومنها مسارعته إلى حلّ الحكومة، وتكليفها بتصريف الأعمال، خشية أن يُقدّم الوزراء استقالتهم، بعد أن قدّم ثلاثة وزراء منهم، بالفعل، استقالتهم يوم الاثنين... واستمرّت المناورات بين شباب التغيير والمعارضة من جهة، وبين صالح من الجهة الأخرى، وحصلت بعض الاشتباكات المسلّحة بين موالين للنظام ومسلحين قبليين. وقد غادر الرئيس علي عبد الله صالح البلاد متوجّهاً إلى السعودية يوم 4 حزيران/ يونيو للعلاج، بعد سقوط قذيفة على القصر الرئاسي يوم الجمعة الموافق 3 يونيو/حزيران، وعاد علي عبد الله صالح إلى اليمن يوم 23/ 09/ 2011م، وفي 23/ 11/ 2011م، وقّع صالح على المبادرة الخليجية، التي بموجبها فوّض صلاحياته إلى نائبه عبد ربّه منصور هادي، وغادر صالح اليمن يوم 2012/1/23م إلى سلطنة عُمان، ومن ثمّ إلى الولايات المتحدة للعلاج، وقد سلّم نائبه عبد ربّه منصور هادي صلاحياته الدستورية لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد يوم 21/ 2/ 2012م. وأُعلِنَ عن ترشيح عبد ربّه منصور هادي مرشّحاً توافقياً للانتخابات الرئاسية اليمنية، وقد حصل على دعم واسع، قبل الانتخابات، من جميع اليمنيين، من قِبَل الأحزاب، ورجال القبائل، وعلماء الدّين، وشباب الثورة السلمية اليمنية.[17]

5 - الحرية والربيع العربي:

يُعدّ المناخ السياسي العمود الأساسي لنمو الحرية، وتطوّرها، وحصولها في المجتمع، ومن ثمّ، المسألة تتعلّق بنوع النظام الذي يعيشه المجتمع، وبنمط السلطة صاحبة القرار السياسي؛ لأنّ السياسة، في مفهومها العادي، هي تلك العلاقة التي تربط بين الحاكم والمحكوم، والتي تحدّد درجة حريّة الفرد وحقوقه داخل المجتمع. فالنظام السياسي القائم هو الذي يؤسّس القواعد القانونية، والمبادئ الأساسية، لوجود الفرد داخل المجتمع.

تحاول القوى المتحكمة في المجتمع سلب المواطن إرادته، لتحوّله إلى إنسان تابع أو عاجز، وقليل الجرأة، وعديم الحركة، من ثمّ، لا مواطن حرّاً إلا في دولة حرّة، والدولة في مجتمعاتنا العربية مرهونة الإرادة، تتداخل فيها الاعتبارات الإقليمية والدولية. ناهيك عن تدخُّل السلطة السياسية، وسيطرتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى التربوية، والقضائية، والثقافية[18].

والحرية لا تعيش إلا في مجتمع، ولا تتطوّر إلّا من خلال علاقة الفرد بالآخر داخل المجتمع، وعلاقته بالسلطة السياسية، وكلّما تطوّرت وتقدّمت هذه العلاقة تحصّن موقع الحريّة، ولكن، أَيعني هذا أنّ هذا التقدُّم

17- المرجع نفسه.

18- بيرم، عيسى، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998م، ص 20

والتطوّر مرتبطان، بالضرورة، بالطبيعة الفطرية لبعض الشعوب دون الأخرى، أم أنّ هناك عوامل وأسباباً أخرى؟

وقد عملت السلطة على تكريس الثقافة السلبية في التعاطي مع الحقوق الفردية، وذلك بشغل المواطن بكلّ متطلّبات حياته اليومية، وحاجياتها البسيطة، وإقالته، من حيث يدري أو لا يدري، عن الانشغال بحقوقه الآدمية والإنسانية الأخرى. وفي الإطار نفسه، يقول الدكتور عيسى بيرم: «ومن الممارسات الاجتماعية السلبية، في واقعنا، ما يدلّ على سوء فهم الحريّة، أو على فهم الحريّة على أنّها ابتغاء المصلحة الخاصّة السريعة المباشرة، وعلى حساب استغلال الآخر؛ بل الوطن، بأيّ من الطرق الممكنة والمتصوّرة»[19].

من ثمّ، لا حريّة دون الشعور بالمساواة والكرامة، والحس بالعدالة الاجتماعية، ولا مساواة حقيقية دون مشاركة أو حريّة. فالإنسان يتطلّب جوّاً يتنفّس فيه أريج الحريّة؛ لأنّ الروح الديمقراطية، في النظام السياسي، والممارسة الاجتماعية والثقافية، تشكّل حافزاً لصحوة دائمة، وللتفكير بجديّة وبحريّة مطلقة[20].

وإذا كانت الحريّة الديمقراطية ثمرة من ثمار التنوير الأوربية، التي أحدثت صدىً طيّباً في نهضة الشعوب العربية منذ القرن التاسع عشر، وإذا كانت الشعوب العربية تريد، حقاً، أن تعيش في فضاء الديمقراطية، فإنّه لابدّ لحركة التنوير العربية من استئناف التفكير في الحريّة الديمقراطية في ضوء المستجدّات التي تعيشها حركة التغيير في البلدان العربية[21].

إنّ الحريّة، التي يطالب بها الفرد، هي حريّة لنفسه وللآخرين، لنفسه مع الآخرين، وللآخرين معه. تلك هي المساواة في الكرامة والحريّة. والخطر الذي يتهدّده يكمن، بالضبط، في الظنّ بأنّه هو البداية والنهاية، هو الدائرة والمركز، ونسيان أنّ وجوده مع الآخرين يحدّد مدى تعامله مع حريّته وكيفيّته. هذا النسيان هو في أساس تحوّل الليبرالية الديمقراطية إلى ليبرالية فردانية، نرجسية استهلاكية منفلتة. وهي ليبرالية حبلى بالأمراض السلوكية، والاجتماعية، والنفسية، التي تنتهي بها إلى تدمير المؤسسات، والقيم، والتقاليد، والروابط الاجتماعية، والأفراد ذاتهم[22].

ويصف ناصيف نصّار الذين يدافعون عن الليبرالية، مكتفين بالصورة المبتذلة عن بعض فضائلها الجذابة في الاقتصاد، والسياسة، والإعلام، بأنّهم يسلكون طريق السهولة، ويعفون أنفسهم من التفكير في أصول الحريّة الديمقراطية ومستلزماتها، وهي أصول الوطنية، وأخلاقيات المسؤولية والتكافل الاجتماعي؛

19- المرجع نفسه، ص 24

20- المرجع نفسه، ص 28

21- نصار، ناصيف، دفاعاً عن الحرية الديمقراطية، مجلة العربي، العدد 648، تشرين الأول/ نوفمبر 2012م، ص 26

22- المرجع نفسه، ص 28

حيث إنّ الفرد الديمقراطي مواطن، والمواطن لا وجود له إلا في وطن، وشعب وطني، ودولة وطنية[23]. وعن مسألة الحديث عن الحدود الفاصلة بين الحريّة المنفلتة، والحريّة المنضبطة، يقول ناصيف نصار إنّها: «مسألة صعبة، دقيقة وشائكة، وليس من سبيل لحلّها بصورة قاطعة وثابتة». على أنّ هذه الصعوبة -حسب نصار دائماً- «ليست سبباً كافياً للتهرّب والتخلّي عن القضية؛ إذ إنّها قابلة للتذليل، بحسب الظروف الاجتماعية المتغيّرة بالحوار العقلاني الذي يبدأ باعتراف الجميع بأنّه لابدَّ من حدود معيّنة يلتزم المواطنون باحترامها، وفقاً لمقتضيات الميادين التي يعملون فيها (اقتصاد، إعلام، فنون، تربية، ...)». ليخلص الباحث إلى أنّ هناك ضرورة ملحّة تقود إلى «استكمال فلسفة الحريّة بفلسفة السلطة؛ لأنّ حسم النقاش في الشؤون العامة، يرجع، في التحليل الأخير، إلى قرار تتخذه السلطة السياسية. إلا إذا حصرنا المسألة في ثنائية الحريّة والسلطة، فإنّنا سنقع على الأرجح في تناقض مميت؛ إذ إنّ السلطة تنزع إلى العمل ضد الحريّة، والحريّة تنزع إلى العمل ضد السلطة. فلا بدَّ، إذاً، في نهاية المطاف، من ربط ثنائية الحرية والسلطة بثنائية أخرى، هي ثنائية العقل والعدل؛ وذلك لأنّ الرجوع إلى العقل والعدل يضمن أفضل الشروط لما يمكن أن يكون قراراً صحيحاً»[24].

إنّ الشعوب العربية، التي ثارت على أنظمتها الحاكمة، كانت بحاجة إلى الحريّة. وجاء الربيع العربي ليكرّس هذه الحريّة، وتحرير الشعوب من الركود السياسي والفكري، وانعدام الأفق الاقتصادي. فقد انتهى عصر الإيديولوجيات السياسية والفكرية، وبدأ عصر جديد يبنيه الإنسان العربي بنفسه دون تكريس للنمطية التي عاشها في ظلّ أنظمة استبدادية ظالمة لمدة عقود من الزمن.

6 - مطالب الربيع العربي:

إنّ الربيع العربي يكتسي حلّة الرمز لإطلاق الفعل التحريري، وذلك ببناء منهج تحرري يصلح البنيات المتحكمة في السلطة داخل البلدان العربية، التي عرفت هذه الانتفاضات. وبذلك، يمكننا القول: إنّ هذه الانتفاضات قد تجاوزت تلك الآفاق التي رسمتها بعض الأنظمة العربية في وجه شعوبها تحت عناوين القومية، وتحرير فلسطين... وغيرها.

إنّ الشروط الموضوعية والسياسية، التي توافرت في عدد من الدول العربية، دفعت الشباب، لاسيّما شباب الطبقة الفقيرة والمتوسطة، إلى توظيف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الجديدة لإشعال فتيل الحراك ضد الظلم، والاستبداد، والفساد، والإهانة. وقد كانت، بحقّ، انتفاضات من أجل الكرامة، طرحت مطالب العدالة الاجتماعية، والكرامة، والحريّة، رافضة بذلك الاستبداد وطبائعه المختلفة.

23- المرجع نفسه، ص 28

24- المرجع نفسه، ص 29

6-1- الكـرامـة:

كرامة الإنسان هي قيمة الإنسان، كونه إنساناً، بغضّ النظر عن أصله، وجنسه، وعمره، وحالته. وتعدّ الكرامة الإنسانية من أهم الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان، وتعدُّ منبع القوانين العادلة في دولة القانون، هي المبدأ الرئيس الذي تُفهم من خلاله مفاهيم الحرية، والعدالة، والمساواة.

والكرامة الإنسانية هي قيمة الإنسان، وهذا تعريف ثابت. أمّا ماهية القيمة، فهي متحوّلة تتماشى مع الزمن وتطوّر العقل البشري، ويصحّ، هنا، القول: أيّ قيمة عادلة تُكتشف، أو يخترعها الإنسان أو الطبيعة، وتعطي الإنسان صفات إنسانية جديدة، تزيد في احترام الإنسان، وتحسن حياته، وتصبح جزءاً من هذه القيمة، وتزيدها غنًى. ومن ثمّ إنّ هذه القيمة تحتوي الحقوق الإنسانية العالمية العامّة المتعلّقة بالفرد، والتي لا تقبل التقسيم.

فالكرامة حقّ طبيعي، وقيمة مجرّدة، تولد مع تشكّل الإنسان، وتبقى معه حتى موته. لا علاقة للكرامة إلا بما يقدّمه الإنسان، أو بحالة الإنسان؛ أي كرامة السجين المجرم تُعادل كرامة أيّ إنسان آخر، وهنا، تنفصل الكرامة الإنسانية عن الفكرة القائمة على أنّ الكرامة الإنسانية هي التمييز بين الإنسان والكائنات الأخرى؛ إذ لا علاقة لهذه بتلك، وتنفصل، أيضاً، عن الاعتقاد بارتباط الكرامة بالأعمال ونوعها، فالكرامة لا تُمنح ولا تصير من خلال الأعمال أو الحالة؛ لذلك، إنّ كرامة رئيس جمهورية، أو ملك مملكة، أو عالم الفيزياء، أو طبيب، أو فلاح، أو عامل في معمل جوارب، هي نفسها، وهي قيمتهم كبشر متساوين أمام قانون عادل.[25]

تتعدّد مظاهر انتهاك الإنسان كرامة أخيه الإنسان، فالمرأة تتعرّض للإقصاء، والتهميش، والتعسّف، ويخضع الأطفال لاستغلال متعدّد الأنواع، كما تبقى مختلف أصناف الإهانة والحرمان تلاحق ملايين البشر، مع اختلاف أعمارهم، وأجناسهم، وديانتهم، في معظم بقاع العالم؛ ولذلك كان على الشعوب العربية، التي خرجت إلى الشوارع، أن تُطالب بالكرامة التي فقدتها في ظلّ أنظمة كانت تدوس كرامة شعوبها بكلّ وسائل الظلم والعسف. إنّ الربيع العربي جاء ليكرّس مطالب الأحرار في العالم، ويرفع من نسبة الشعور بالإنسانية والآدمية داخل الوطن الواحد دون تمييز، أو عنصرية، أو إهانة.

6-2- العدالة الاجتماعية:

إنّ العدالة، من حيث هي قضية اجتماعية، تظهر أهميتها الكبرى، وتأثيرها الحقيقي، في تطوّر الحضارة الإنسانية، وأعمقها جذوراً في الطبيعة الإنسانية[26]؛ فالعدل يرتكز على الحق، وهو إعطاء كلّ ذي حقٍّ حقّه،

25- الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا): http://ar.wikipedia.org

26- قربان، ملحم، قضايا الفكر السياسي، العدالة، مجد، ط1، 1992م، ص 9

وعدم الالتفاف على الحقوق؛ لأنّه يقود مباشرة إلى الظلم والسيطرة. ويعرّفه رفاعة الطهطاوي بأنّه «وضع الأشياء في مواضعها، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه، والمساواة في الإنصاف بميزان القوانين». فيرتفع به إلى مستوى الضرورة البشرية الإنسانية[27].

بينما يعرّفه جمال الدين الأفغاني بأنّه: «قوام الاجتماع الإنساني، وفيه حياة الأمم، وكلّ قوّة لا تخضع للعدل فمصيرها إلى الزوال»[28]. ومادام العدل قد انتفى في النظام العربي، الذي ثارت عليه الشعوب، فقد كانت النتيجة سقوط جزء كبير من هذا النظام؛ لأنّ العدل غاب عن ثقافة هذا النظام، فنسيَ أنّ سلطانه وحكمه قد استمدّه من الشعوب، فاستبدّ بها، ونشر الظلم والجور، ونافى تحقيق العدالة الاجتماعية، وأخلّ بإعطاء الحقوق لأصحابها، فحصد، في الأخير، سقوطه وزواله إلى الأبد.

ونجد أنّ الخليفة عمر بن الخطاب كان يتردّد في تنفيذ العقوبة في أوقات المجاعة، (مثل عقوبة السرقة)، وذلك وفقاً لأحد الأحاديث النبوية الشريفة: «**مَنْ سَنَّ فِي الإسلام سُنَّةً حَسَنَةً فَعُمِلَ بِها بعْدَهُ كُتِب لَه مثْلُ أَجْر من عَمِلَ بِهَا وَلا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، ومَنْ سَنَّ فِي الإسلام سُنَّةً سَيِّئَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وزر من عَمِلَ بِهَا ولا يَنْقُصُ من أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**[29]». فقد قال الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- لأصحابه ولجميع المسلمين: «**أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني**[30]». فالعدالة الاجتماعية تشكّل، عند النبي، والخليفة عمر بن الخطاب، قيمة إسلامية أعلى من الدفاع عن الملكية الفردية. وهذا ما يجب أن يكون عليه الحاكم في ظلّ الثورات العربية اليوم.

ويعدّ شعار «العدالة الاجتماعية» من أكثر الشعارات والهتافات التي تردَّدت على ألسنة الآلاف في ساحات الثورات العربية وميادينها، وفي المظاهرات والمسيرات. ومصطلح «العدالة الاجتماعية» هو، بالضرورة، مثل أشقّائه من المصطلحات والمفاهيم الفلسفية الهلامية، التي تحمل مضامين ومعاني مختلفة ومتشعّبة، وبحسب الخلفيات الفكرية، والاجتماعية، والثقافية، لكنَّ المؤشِّر الواضح، في تبنّي أغلب التيارات السياسية والفكرية له اليوم، هو «انكشاف» حجم الاختلالات الكبرى في العالم العربي، التي تراكمت عبر العقود الماضية.

إنّ هدف العدالة الاجتماعية هو التقليص والحدّ من التفاوت الاجتماعي، وهو الهدف الذي يجب أن يظلّ، حسب العديد من المفكرين، والاقتصاديين، والساسة، أولوية دائمة لأيّ حكومة، حتى في أشدّ الفترات صعوبة. فهم يرون أنّ التقليص من الفوارق الاجتماعية يمكّن الدول من تجاوز أصعب الأزمات.

27- بيرم عيسى، مرجع سابق، ص 183

28- المرجع نفسه، ص 183

29- رواه مسلم (1017) عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

30- رواه البخاري "5649"، أبو داود "3105"

إنّ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية يمثّل المدخل الأهم، الذي يُمكّن من توفير الكرامة للإنسان، ويحفظ له قيمته وعزّته، ويحمي الفئات المهمّشة والمعوزة من ويلات الفقر المدقع، ويعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع. ويؤدي توطين العدالة الاجتماعية أيضًا إلى تحقيق مشاركة عادلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما توفّره من مساواة في الفرص، ورفع الشروط التي تسبّب عوائق لفئات معيّنة دون غيرها.

من المهمّ أن نذكر أنّ الاحتجاجات كانت مدفوعة، بدرجة كبيرة، أيضاً، برغبة الشعوب في الحريّة، والعدالة الاجتماعية. اتّسمت الأنظمة الثلاثة جميعها بالقمع المفرط، وإحكام قادتها قبضتهم على جميع جوانب المجتمع والحياة السياسية، لكي يضمنوا مواقعهم، ويحرسوا ثرواتهم الهائلة. قبل الثورات، كانت هذه الدول ديكتاتورية بوليسية، تضع الحكومة فيها قيوداً صارمة وقمعية على الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، للأمة، بمساعدة أجهزة وقوات شرطة سريّة. كانت أنظمة مستبدّة تفتقد المنافسة السياسية، والشفافية، وحريّة التعبير، وحق الاختلاف في الرأي، واحترام حقوق الإنسان، ومساءلة المؤسّسات الحكومية.

ونرى أنّ مفهوم «العدالة الاجتماعية» يعني، الآن، في وعي الشارع العربي، الفرص المتساوية (قانونيّاً وأخلاقيّاً) في المشاركة في السلطة والثروة، ورفع احتكار المواقع العليا، والحصول عليها لأسباب اجتماعية أو سياسية بدلاً من الكفاءة والمواطنة؛ لأنّ الثورات تكون من أجل العدالة الاجتماعية، وتوفير الحقوق الاقتصادية الكليّة من تعليم، ورعاية صحيّة، ومستوى معيشي لائق. لاسيما إذا لم يشعر الإنسان بثمار التنمية والنمو الاقتصادي، وهو ما تؤكّده الشواهد من أنّ منافع النموّ الاقتصادي لم تتساقط تلقائياً؛ بل شعر الناس بأنّ هذه الثمار تركّزت في مناطق أعلى دون أن تصل إليهم، وهو عكس ما تنبأت به أغلب النظريات الاقتصادية التقليدية؛ ولذلك كان التفاوت الكبير بين أبناء المجتمع، والشعور بعدم العدالة، مدعاةً للانفجار الشعوري، والسعي القوي للتغيير، أملاً في الوصول إلى ما تصبو إليه تطلّعاتهم الكلية.

6-3- حرية التعبير:

لحريّة التعبير دور مهمٌّ في تكوين الشخصية الإنسانية، وإبراز ملامحها ومميّزاتها، نظراً لما تتركه من انعكاسات مباشرة على تصرّفات الفرد وسلوكه داخل المجتمع. وتوليها المواثيق الدولية والقوانين اهتماماً خاصّاً. وتتعدّد الحريّات الفكرية، فتشتمل على حرية الاعتقاد، وحرية الرأي والتعبير.

فكلّ إنسان داخل مجتمعه في حاجة إلى التعبير عما يخالجه من أفكار وآراء، كونه يعيش مع أناس آخرين، وعلى تواصل معهم... فالرأي هو وسيلة اتصال مع الغير. وحرية التعبير عن الرأي هي أن يتبنّى أيّ فرد الموقف الفكري الذي يختاره في كلّ القضايا والمجالات. ومن ثمّ، الحرية تجعل لكلّ إنسان موقفاً

معيّناً، ذاتياً أو موضوعياً، تجاه القضايا، والتعبير عن هذا الموقف بناءً على رأيه الشخصي، وتفكيره الخاص، دون تردُّد أو خوف من أحد، أو تبعية أو تقليد[31].

إنّ أهمية حريّة الرأي والتعبير تعني لكلّ فرد أن يُفكّر ويقول ما يعتقده، سواء أ كان صائباً، أم خاطئاً؛ لأنّها ترتبط بشخصية الفرد ارتباطاً وثيقاً، وبكرامته التي تجعله يحسّ بإنسانيته، ويشعر بوجوده، من خلال مشاركة الكلّ في إبداء الرأي، والتعبير عن مشاعره ومواقفه بكلّ أريحيّة. وقد كرّسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة (1948م)؛ فنصّت المادّة (19) منه على أنّ «لكلّ شخص الحقّ في حريّة الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أيّ تدخُّل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها، وإذاعتها، بأيّة وسيلة كانت، دون تقيُّد بالحدود الجغرافية». ونصّت عليها الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في المادة (10)، بما يأتي: «الحقّ في حرية التعبير، هذا الحقّ يشمل حرية اعتناق الآراء، وتلقّي تقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية، وذلك دون الإخلال بحقّ الدولة في أن تطلب الترخيص بنشاط مؤسسات الإذاعة، والتلفزيون، والسينما»[32].

ومادامت حريّة التعبير أساس الديمقراطية، فإنّها ملاذ أفراد المجتمع، وفئاته المختلفة. فالتعبير الحرّ يمنح حريّة التعبير عن المشاعر والمواقف، ويُعطي السلطة العامّة صورة صادقة وصحيحة عن رغباته، وما يحتاج إليه من خدمات، وحاجات، وغايات؛ لذلك مطلب حريّة الرأي والتعبير، الذي وُجِدت له مساحة واسعة في الثورات العربية الأخيرة، لم يكن ليتجلّى لو لم يكن غاية سامية للشعوب التي عانت من الحجر عليها، ومنعها من التعبير والتفكير لعقود خلت عاشت خلالها في ظلّ أنظمة كرّست ثقافة الخوف، والظلم، والجَور.

6-4- المســاواة:

المساواة (وهي من المبادئ الأساسية التي يجب على الدساتير الديمقراطية التنصيص عليها) أساس ومرتكز من مرتكزات الحريّات والحقوق. فحريّة الرأي والتعبير، مثلاً، تفترض تطبيق قاعدة قانونية تضمن هذه الحريّة، وتطبّق على جميع الأفراد بكلّ اختلافاتهم، دون تفريق أو تمييز بينهم. فتصير، في النهاية، المساواة في الحرية؛ لأنّ الحرية ليست حرية فرد دون غيره، وإنّما هي حرية الجميع دون تفرقة[33]. ويرى هارولد لاسكي أنّ «روح الحريّة، وغرضها، وحياتها، هي الاتجاه نحو المساواة»[34]. وأيّ دولة تتقدّم فيها

31- بيرم، عيسى، مرجع سابق، ص 312
32- المرجع نفسه، ص 313
33- المرجع نفسه، ص 177
34- لاسكي، هارولد، الحرية في الدولة الحديثة، باريس، ط2، 1978م، ص 108

الحريّة إلى هدفها المرسوم لابدّ أن تتوافر فيها المساواة كذلك. وهذه الأخيرة تعني عدم التفرقة، وانتفاء التمايز بين الأشخاص في الحقوق والواجبات لأيّ سبب كان، باعتبارهم يولدون متساوين في الطبيعة[35].

ويفرّق الدكتور عيسى بيرم بين المساواة القانونية والمساواة الفعلية، فالأولى يكون جميع الأفراد فيها سواءً أمام القانون؛ أي تنطبق القواعد القانونية ذاتها على الجميع. لكنّها في نظره سلبية؛ لأنّه يمكن للدولة أن تمتنع عن وضع أيّ تفرقة قانونية بين المواطنين لكي يصبحوا متساوين. أمّا المساواة الفعلية، فهي تحقّق وتضمن للناس الرعاية الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تُعدُّ نوعاً من تصحيح الأوضاع الناتجة عن الأخذ بالمساواة القانونية الخالصة[36].

ويربط أرسطو المساواة بالثورة، حيث يرى أنّ اشتهاء المساواة واحد من أعمق جذور الثورة. ويعرّفها هارولد لاسكي أيضاً: «إنّما هي نظرية لتحقيق التوازن، في محاولة لإعطاء كلّ شخص أقصى ما يمكن من الفرص المتماثلة لاستخدام المقدرات التي يمتلكها»[37].

أما بالنسبة إلى المساواة، التي تُطالب فيها الشعوب العربية بممارسة الحقوق السياسية بين جميع الناس، فقد جاءت المطالبة بها نتيجة الحرمان والكبت السياسيين، اللذين عانت منهما هذه الشعوب طيلة عقود، في ظلّ أنظمة استبدادية وقمعية رأت في شعوبها القصور، والضعف، والعجز، عن التعبير السياسي، وممارسة الفعل السياسي من أوسع أبوابه. فعملت على تكريس الأميّة والجهل، وواجهت الناس بالعنف، والتخوين، والتمييز، حتى تفكّر مئات المرات، قبل أن تفكّر في ممارسة السياسة، ودخول غمارها.

وقد أصبح مبدأ المساواة عنواناً بارزاً في شعارات الشعوب العربية الثائرة والتوّاقة إلى الحرية، حيث كان هدفها إسقاط النظم المستبدّة، التي كانت تُمارس كثيراً من العنصرية ضد الأقلّيات، والمخالفين والمعارضين لها. تمنعهم من ممارسة حقوقهم وحريتهم، سواء السياسية منها، أو الثقافية، أو الدينية... ومن ثمّ انتفضت هذه الشعوب من أجل حماية حقوقها وحرياتها العامّة والخاصّة، وكانت النتيجة: إسقاط بعض الأنظمة، في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن.

7 - نتائج الربيع العربي:

إنّ نهوض الدستورية لا يشكّل ضمانة حقيقية، ليتمتّع الإنسان المواطن بكامل حقوقه؛ لأنّ النصّ الدستوري ضروري للحرية ولا غنى عنه، إلا أنّ مجرّد وجوده لا يعني، في حدّ ذاته، ضماناً لتحقيق حرية

35- بيرم، عيسى، مرجع سابق، ص 177
36- المرجع نفسه، ص ص 178- 179
37- لاسكي، هارولد، مرجع سابق، ص 30

الفرد؛ لأنّ هذا الأخير في حاجة إلى أنّ يحقّق القانون قولاً وفعلاً، من خلال احترامه وتطبيقه؛ لذلك يصبح للنصّ الدستوري سيادة كاملة على الفرد والجماعة في دولة الحقّ والقانون.

ولا يعيب أيّ دستور إذا ما فصل في مواده وحدّدها بالشكل المطلوب، ووضّح الحقوق والواجبات، سواء أكانت بسيطة، أم معقّدة ذات أهمية، أمّ أقلّ أهمية؛ لأنّ أيّ ثورة تحتاج إلى قوانين ودساتير تحميها من ديكتاتورية الحاكم الجديد واستبداده... فالدستور المميّز هو الذي يتميّز بالشكل الحديث، والمضمون القوي، الذي يُعبّر عن الإرادة العامّة للناس، ويصدر عن الشعب بكلّ فئاته، وأطيافه، وألوانه، وأجناسه؛ ولذلك يُفترض بدولة الحقّ والقانون، دولة الثورة، أن تتمثّل في نظام حكم يحترم حرية الأفراد، ويكون فيه الإنسان في موضع الاحترام، والتقدير. ومن ثمّ، هي في موقع يفترض فيه حماية الناس، وتحقيق حاجياتهم ورغباتهم... تلك التي كانت مهضومة في ظلّ نظام الحكم المستبدّ، الذي ثار عليه الشعب.

إنّ الشكل القانوني، الذي تلبسه الديمقراطية السياسية، لا يصبح إلا تركيباً فوقياً لا معنى له، ولا ارتباط له إلا بدرجة تقبل الجماعة للحلول التي يتبنّاها. ومن ثمّ، المطلوب من الديمقراطية ودستورها تكريس الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، التي ترمي إلى تحقيق سيطرة المجتمع بكامله على أفعاله، وأفكاره، وعلاقاته. فالديمقراطية، حسب آلان تورين، لا تقتصر على مجموعة الضمانات المؤسساتية، أو على حكم الأكثرية؛ بل تقوم على احترام المشاريع والتطلعات الفردية والجماعية، التي تربط بين التأكيد على الحرية الشخصية للفرد، وبين الحقّ بالتماهي مع مجتمعه، أو قومه، أو أهل دينه. كما أنّ الديمقراطية لا تقوم على قوانين؛ بل هي تقوم على ثقافة سياسية عند الحاكم والشعب معاً[38].

فإلى أيّ حد استطاعت دول الثورات العربية والربيع العربي أن تكرس هذه الثقافة؟ هل استطاعت نظم الحكم الجديد أن ترفع من مستوى الديمقراطية من خلال الاعتراف بالآخر، والتوفيق بين الخصوصية والجامعية داخل الوطن المتنوع الأعراق والديانات والأجناس والمذاهب، أم أنّ هذه النظم الحاكمة الجديدة تفتقد التربية الديمقراطية؛ لأنّها عاشت وترعرعت في ظلّ نظام استبداديّ وقمعي استطاع أن يكرس ثقافة الصوت الواحد والرأي الواحد والحكم المطلق...؟

لقد حقّق الربيع العربي من النتائج كثيراً، فقد فتح إمكانية كسر احتكار السلطة السياسية عند فرد واحد، أو فئة واحدة، لصالح تداولها بين العديد من الفئات والمؤسسات الحزبية من خلال صناديق الاقتراع. فجرت انتخابات حرّة في بعض الدول الثائرة، ونجحت قوى سياسية، كانت قبل الثورة في موقع العدو للنظام والسلطة السياسية الحاكمة، آنذاك، كما حصل في تونس ومصر مثلاً، حيث تمكّن الإسلاميون من اكتساح الانتخابات، وتحمُّل مسؤولية الحكم.

38- بيرم، عيسى، مرجع سابق، ص 161

وما ينبغي تأكيده أنّ الانتخابات الحرّة لن تكون نهاية المطاف، حيث يجب العمل على تخليق الحياة السياسية وتفعيلها، وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان على مستوى النظام السياسي، والوعي الشعبي معاً، وخلق نمو اقتصادي يحقّق مطالب الفئات الفقيرة، التي عانت الكثير في عهد النظام السابق، وإشراك كلّ فئات المجتمع في صنع القرار...

كما أنّ إسقاط نظام ديكتاتوري فاسد وشمولي، دون العمل على خلق فكر سياسي جديد يسهم فيه المثقفون، من خلال الخروج من التقوقع السياسي، نحو فكر علمي يجمع طاقات المجتمع الحيّة وفق نظام متوازن، عملٌ ناقص، لا يحقّق كلّ أهداف الثورة، ولا يحقّق تطلّعات الشعوب الثائرة التوّاقة إلى الحريّة، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

إنّ الوصول إلى النجاح المنشود، وتحقيق الأهداف المسطّرة، يرتكز على مدى إرادة الشعب، وقدرته على ترجمة الأهداف إلى حقائق وأفعال في الساحة. وقد خلص استطلاع للرأي خُصّ به الشباب العربي، وقام به مركز أصدا بيرسون-مارستيلر، وهو منشور في موقعه الإلكتروني، إلى النتائج الآتية:

1- الأجور العادلة، والقدرة على التملّك السكني، حلّت مكان التوق إلى الديمقراطية.

2- ارتفاع تكاليف المعيشة أبرز المخاوف، وأسباب القلق، لدى الشباب العربي.

3- النزاعات المدنية، وغياب الديمقراطية، أهم المعوقات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط.

4- الشباب العربي يَعُدُّ الربيع العربي تطوّراً إيجابياً، مع ازدياد تفاؤله بمستقبل أفضل.

5- ازدياد الثقة بالحكومات يترافق مع بروز المخاوف من القضايا المتعلّقة بالفساد.

6- الشباب العربي يعتقد أنّ رقعة امتداد الربيع العربي لن تتوسّع.

7- القيم التقليدية في مواجهة تحديات العصر.

8- الإمارات العربية المتحدة: الدولة النموذجية لشباب الشرق الأوسط.

9- يتطلّع الشباب العربي إلى فرنسا بنظرة هي في أكثرها إيجابية، على مستوى الدول الأجنبية. نموّ ملحوظ في النظرة الإيجابية تجاه الصين والهند.

10- ارتفاع حادّ في وتيرة متابعة الأخبار؛ وازدهار المدوّنات الإلكترونية، مع تراجع نسب مشاهدة القنوات التلفزيونية.[39]

من هنا، نخلص إلى أنّ مطالب الشباب العربي قد تجلّت فيما هو اقتصادي اجتماعي خالص، قبل تفكيره فيما هو سياسي، كالتفكير في الديمقراطية مثلاً؛ ولهذا فإنّ ما يشغل الشباب، اليوم، هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من وسائل الحياة، كالعمل، والمسكن، والاستقرار الاجتماعي، قبل الانخراط في السياسة وممارساتها المختلفة.

39- استطلاع للرأي قام به مركز أصداء بيرسن-مارستيلر، الموقع الإلكتروني:
http://www.arabyouthsurvey.com

لائحة المراجع

- أندلسي، محمد، مجلة الأزمنة الحديثة، العدد5، الدار البيضاء، 2012م.
- مروة، كريم، أي مستقبل للعالم العربي في ظل الثورات العربية المعاصرة؟ مجلة الأزمنة الحديثة، العدد 5.
- الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا): http://ar.wikipedia.org
- سالم، صلاح، مسار ما بعد حداثي لتفكيك مأزقنا النهضوي، مجلة العربي، العدد 641، نيسان/أبريل 2012م.
- الأحصب، أحمد علي، قلق في الثورة: محاولة لفهم الربيع العربي واستكشاف مآلاته من منظور توالي العصور، مجلة مدارات استراتيجية، العددان 12و 13، آذار – حزيران/ مارس - يونيو 2012م.
- بيرم، عيسى، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998م.
- ناصيف نصّار، دفاعاً عن الحريّة الديمقراطية، مجلة العربي، العدد 648، تشرين الأول/ نوفمبر 2012م.
- قربان، ملحم، قضايا الفكر السياسي، العدالة، مجد، ط 1، 1992م.
- لاسكي، هارولد، الحرية في الدولة الحديثة، باريس، ط 2، 1978م.
- استطلاع للرأي قام به مركز أصداء بيرسن- مارستيلر، الموقع الإلكتروني: http://www.arabyouthsurvey.com

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016

All rights reserved © 2016